الإستهلال

قال تعالي:

((والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما))...

صدق الله العظيم

(الآية 67 سورة الفرقان)

الإهـداء

إلي الذي ما زال يدفعني إلي الإرتقاء في درجات العلم وكانت هذه الدرجة حلمه الجميل .

إلي أبنائي الأعزاء حفظهم الله الذين كانوا سبباً في تأخير ثمرة هذا الجهد والذي هو اقتطاعاً من وقتهم لكنه منهم وإليهم.

إلي والدي اللذان لا يزالان يطوقاني حنية ودعاء، إلي أشقائي وشقيقاتي الذين حملوه معي هماً وجهداً.

إلي من كان لهم الفضل في تربيتي وتعليمي جدي وعمتي يرحمها الله وجزاهما الله عني خير الجزاء .

إلي زملائي رفقاء دربي من يشحنون همتي متى فترت فلهم مني الشكر ومن الله الجزاء.

إلي الذين وقفوا بجانبي حتى خرج البحث بهذه الصورة إلي من عرفت أحبابي أصدقائي زملائي أقاربي جيراني إليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي.

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي كرم بني آدم علي سائر المخلوقات وكرم أمة محمد صلي الله عليه وسلم وجعلها خير أمة أخرجت للناس وكرم حبيبنا المصطفى (ص) وخصاه بالرسالة الخاتمة والدرجة الرفيعة والمقام المحمود.

الشكر لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ممثلة في كلية الدراسات العليا لاتاحتها لي هذه الفرصة العظيمة والشكر أجزله للبروفسير/علي عبد الله علي المشرف علي هذا البحث والموجه لمسيرتي والدليل الذي كان خير عون لي حتى رأى جهدي النور حفظه الله واثابه بعمله ثقلاً في ميزانه وزاده بسطة في العلم والجسم وبركة في العمر. ويمتد شكري ليصل وزارة المالية وشكر خاص الاخت سعدية خضر ممثلة لكل الزملاء في هذه الوزارة والذين لم يبخلوا علي بالبيانات والمعلومات. والشكر اسجيه جزيلاً للزملاء ورفقاء الدرب أميرة خضر وفاطمة ابراهيم في بنك السودان وكل الاخوة الزملاء معهن. الشكر موصول للدكتور/حسين يوسف في جامعة شندي والدكتور/عبد المنعم محمد الطيب في المعهد العالي للمصارف والدكتور/طارق محمد الرشيد في كلية النصر التقنية والأستاذ/ العوض عباس والذين لم يبخلوا علي بجهد ولا وقت اعانهم الله واثابهم خيراً والشكر اجزله الي الاستاذ/آدم الأمين عجيل مدير مشتروات فندق الهلتون بالخرطوم علي حسن صنيعه جعله الله في ميزان حسناته الراجح بأذن الله والشكر موصول إلي المهندس موسى الأمين عجيل الذي قام بتمويل هذا البحث وإلى زملائي في كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال في جامعة شندي حفظهم الله وسدد في دروب الخير خطاهم.

وعلي الصبر يجزي الله وحده الأخت/هدى عامر فلها الشكر والتقدير في طباعة هذا البحث والشكر إلي كل من ساهم معي في إخراج هذا الجهد والله خير الشاكرين.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
قائمةالمحتويات	د
قائمة الجداول	و
قائمة الأشكال	ي
ملخص الدراسة	ك
Abstract	م
الفصل التمهيدي: أساسيات البحث	1
المبحث الأول: خطة البحث	2
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	7
الفصل الأول: الإطار النظري	17
المبحث الأول: التعريف بعلم المالية العامة ومفهوم الموازنة العامة ومبادئها ومفهوم السياسة المالية وأهدافها	18
المبحث الثاني: مفهوم التمويل بالعجز في الفكر الاقتصادي الوضعي وأنواعه ومصادر تمويله	34
المبحث الثالث: التمويل بالعجز في الاقتصاد الإسلامي	53
الفصل الثاني:خلفية تاريخية عن الاقتصاد السوداني قبل عام 86/1987م بداية فترة الدراسة	70
المبحث الأول: مقومات الاقتصاد السوداني	71
المبحث الثاني: الموقف الاقتصادي خلال الفترة من 56-1985م	74
المبحث الثالث: الموازنة العامة في السودان منذ الاستقلال وحتي بداية فترة الدراسة	91
الفصل الثالث:السياسة المالية في السودان خلال فترة الدراسة	100
المبحث الأول: السياسة المالية في السودان خلال الفترة 86/87-2000م	101
المبحث الثاني:السياسة المالية في السودان خلال الفترة من 2000– 2005م	122
الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الرابع: العجز في الموازنة العامة في السودان	141

خلال الفترة من (86/87 – 2005 م)	
المبحث الأول:بداية عهد موازنة السودان بإحداث العجز وطبيعته وتمويله	**142**
المبحث الثاني:أسباب عجز الموازنة العامة في السودان خلال فترة الدراسة	**149**
الفصل الخامس: آثار عجز الموازنة العامة في السودان علي بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة من 86/87 – 2005م	**216**
المبحث الأول:علاقة عجز الموازنة بعرض النقود والتضخم	**218**
المبحث الثاني: علاقة عجز الموازنةالعامة للدولة باستحقاقات الجهاز المصرفي على القطاع الحكومي وميزان المدفوعات وسعر الصرف	**246**
مناقشة الفرضيات	**263**
الخاتمة	**275**
النتائج	**276**
التوصيات	**279**
المراجع	**282**
الملاحق	**291**
ملحق رقم (1) العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم للفترة من 86/87-2005م	**292**
ملحق رقم (2) العلاقة بين عجز الموازنة وعرض النقود للفترة من 86/87-2005م	**293**
ملحق رقم (3) العلاقة بين عجز الموازنة واستحقاقات الجهاز المصرفي على القطاع الحكومي	**294**
ملحق رقم (4) العلاقة بين عجز الموازنة وسعر الصرف للجنيه السوداني للفترة 86/87-2005م	**295**
ملحق رقم (5) التنبوء بحجم العجز	**296**
ملحق رقم (6) العلاقة بين العجز وميزان المدفوعات للفترة من 86/2005م	**297**
ملحق رقم (7) الإنحدار المتعدد	**298**
ملحق رقم (8) مرونة عرض النقود	**301**
ملحق رقم (9) الرقم القياسي للاسعار ومعدل التضخم للفترة من 70/2007م	**302**

قائمة الجداول

اسم الجدول	رقم الصفحة
جدول(2/2/1) مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي 55/1971م	76
جدول (2/2/2) موقف الميزان التجاري خلال الفترة من 57/1969م	77
جدول (2/2/3) موقف ميزان المدفوعات للفترة من 57/1969م	78
جدول (2/2/4) متوسط دخل الفرد السنوي بالجنيه السوداني خلال الفترة 56/1969م	79
جدول (2/2/5) إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية للفترة من 1970م/1985م	83
جدول (2/2/6)مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الإجمالي للفترة من 70/1971م/85/1986م	84
جدول (2/2/7) الميزان التجاري في الفترة من 70/1971م/ 1985م	85
جدول (2/2/8) موقف ميزان الدفوعات للفترة من 70/1971م/ 1985م	**87**
جدول (2/2/9) متوسط دخل الفرد خلال الفترة من /1971م/ 1985م	**89**
جدول (2/3/1) الانفاق على التنمية ونسبته إلى إجمالي الانفاق للفترة من 61/1962م/1970م	91
جدول (2/3/2) إجمالي الإيرادات والنفقات العامة للفترة من 61/1962م/1970م	93
جدول (2/3/3) النسبة بين الانفاق الجاري والانفاق التنموي إلى إجمالي النفقات العامة	95
جدول (2/3/4) إجمالي النفقات والإيرادات العامة والعجز الكلي للفترة من 70/1971م/1985م	97
جدول (3/1/1) عجز الموازنة العامة للفترة من 2002م/2005م	113
جدول (3/1/2) مساهمة شهامة في تمويل العجز مقارنة مع مصادر التمويل الأخرى	113
جدول (3/1/3) التوزيع القطاعي لإصدارات شهامة	115
جدول (3/1/4) معدل نمو إصدارات شهامة خلال الفترة من 2000م/2006م	116
جدول (3/1/4) إصدارات شهامة خلال الفترة من 2000م/2006م	116
جدول (3/1/5) حجم الاكتتاب الجديد في إصدارات شهامة للفترة من 2002م/2006م	117
جدول (3/1/6) معدلات النمو السنوية في صكوك الاستثمار الحكومي للفترة من 2003/2006م 2003م/2006م	118

118	**جدول (3/1/7) التوزيع القطاعي لإصدارت صكوك الاستثمار الحكومي للفترة من 2003م/2006م**

اسم الجدول	رقم الصفحة
جدول (3/1/8) استقلال موارد صكوك الاستثمار الحكومي	119
جدول (3/1/9) استقلال موارد صكوك الاستثمار الحكومي جسب القطاعات الاقتصادية	120
جدول (3/2/1)الربط السنوي مقارنة بالتحصيل الفعلي لعائدات الاستثمار الحكومي للفترة من 2000م/2005م	137
جدول (4/1/1) الإيرادات الذاتية للدولة ونفقاتها والعجز في الموازمة العامة للدولة خلال الفترة من 86/1988م/2005م	142
جدول (4/1/2) العجز المقدر والحقيقى في الموازنة خلال الفترة من 86/1987م/2005م	145
جدول (4/1/3) عجز الموازنة العامة في السودان خلال الفترة من 86/1988م/2005م كنسبة من GDP	146
جدول (4/2/1) الأداء الفعلي للإيرادات العامة الذاتية للفترة من 90/1991م/1995م	151
جدول (4/2/2) أداء الإيرادات العامة خلال الفترة من 2000م/ 2005مم	154
جدول (4/2/3) نسبة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية خلال الفترة من 86/1987م/2005م	159
جدول (4/2/4) حساسية الإيرادات العامة للتغير الذي بحوث في النفقات العامة للدولة	161
جدول (4/2/5) مرونة الإيرادات الضريبية تجاه التغير في الدخل خلال 86/187م/2005م	163
جدول (4/2/6) معدل النمو الحقيقي للإيرادات العامة الذاتية في الفترة من 2000م/2005م	167
جدول (4/2/7) التزايد في النفقات العامة في السودان من 86/1987م/2005م	171
جدول (4/2/8) الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاعات المختلفة الفترة من 86/1987م/2005م	181
جدول (4/2/9) الميزان التجاري خلال الفترة من 1986م/2005م	183
جدول (4/2/10) متوسط دخل الفرد الإسمي خلال الفترة من 1990م/2004م	185
جدول (4/2/11) نسبة تجاوز المصروفات الفعلية الى اعتمادات المصروفات خلال الفترة من 86/1987م/2005م	187
جدول (4/2/12) معدل التضخم السنوي خلال الفترة من 86/1987م/2005م	190
جدول (4/2/13) الأداء الفعلي للانفاق العام خلال 86/1987م/ 1990م	192
جدول (4/2/14)) الأداء الفعلي للانفاق العام خلال 90/1991م/ 1999م	195

جدول (4/2/15)) الأداء الفعلي للانفاق العام خلال 2000م/ 2005م	196
اسم الجدول	رقم الصفحة
جدول (4/2/16)) الأداء الفعلي للانفاق العام كنسبة من GDP خلال 86/1987م/1990م	196
جدول (4/2/17) معدل نمو الأجور والمرتبات مقارنة بمعدلات التضخم خلال الفترة 2000م/2005م	197
جدول (4/2/18) أداء الأجور والمرتبات مقارناً ومنسوباً لأداء التسيير خلال 2000م/2005م	199
جدول (4/2/19) النسب المئوية لأداء الفصل الثاني للفترة من 2000م/2005م	201
جدول (4/2/20) الاعتمادات والأداء الفعلي للفصل الثالث خلال الفترة 2000م/2005م	202
جدول (4/2/21) الأداء الفعلي لموازنة التنمية 2000م/2005م	204
جدول (4/2/22) حجم الانفاق التنموي مقارناً بالانفاق العام والناتج المحلي خلال الفترة من 2000م/2005م	205
جدول (4/2/23) عدد المرات التي تم فيها تعديل المادة 57 من قانون بنك السودان ومبررات التعديل	209
جدول (4/3/1) تحليل التباين للعلاقة بين المتغيرين M2 , Df	221
جدول (4/3/2) عرض النقود للفترة من 1986م/2005م	223
جدول (4/3/3) استحقاقات الجهاز المصرفي على القطاع الحكومي خلال الفترة 86/1987م/2005م	247
جدول (4/3/4) نسبة الصرف على التنمية من جملة استدانة القطاع الحكومي من الجهاز المصرفي في الفترة من 86/1987م/2005م	250
جدول (4/3/5) العجز او الفائض لميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة من 86/1987م/2005م	255
جدول (4/3/6) معدل التغير في سعر صرف الجنيه السوداني خلال الفترة من 86/87-2005م	261

قائمة الأشكال

اسم الشكل	رقم الصفحة
شكل (1/1/1) علاقة الانفاق الحكومي بالدخل القومي	25
شكل (1/2/1) زيادة الدخل القومي بزيادة الانفاق الحكومي عن طريق المضاعف	35
شكل (4/2/1) معدل نمو الجور والمرتبات مقارنة بمعدلات التضخم خلال الفترة من 2000/2005م	199
شكل (4/2/2) أداء الجور والمرتبات 2000م/2005م	200
شكل (4/2/3) النسب المئوية لأداء الفصل الثاني 2000م/2005م	202
شكل (4/3/1) عرض النقود M2 في الفترة من 1986م/ 2005م	224
شكل (1/3/1) العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة للولايات المتحدة الأمريكية	237
شكل (1/3/2) العلاقة بين مستوى التضخم وعجز الموازنة في مجموعة دول	238
شكل (1/3/3) العلاقة بين التضخم ونمو الكتلة النقدية في مجموعة دول	239
شكل (1/3/4) العلاقة بين عجز الموازنة الحكومية الأمريكية كنسبة من GDP ونمو الكتلفة النقدية	240
شكل (1/3/5) العلاقة بين نمو الكتلة النقدية ولاتضخم في الولايات المتحدة الأمريكية	241

مستخلص البحث

تناول هذا البحث موضوع التمويل عن طريق إحداث العجز في الموازنة العامة للدولة، باعتبارها من السياسات التي نادي باستخدامها الاقتصادي جون مينارد كينز وعول عليها كثيراً في علاج مشكلة البطالة التي عانت منها الدول الرأسمالية في عصره وحشد لها من المبررات التي تدعم فعاليتها.

وظهر تيار فكري يؤيد استخدام هذه السياسة في تمويل التنمية الاقتصادية وسد فجوة الموارد في الدول النامية وفي نفس الوقت يوجد تيار فكري معارض لهذه السياسة ومشككاً في فعاليتها بالنسبة لهذه الدول ذات الجهاز الإنتاجي غير المرن ومحذراً من عواقبها علي الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وعدالة توزيع الدخل. وتتلخص المشكلة في هذه الدراسة علي معرفة ماهو أثر التمويل بالعجز علي الاقتصاد السوداني. ومدى فعالية سياسة إحداث العجز في الموازنة العامة للدولة وتأثيرها علي بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لفترة عشرين سنة امتدت من 86/87 والي عام 2005م وكان الهدف من الدراسة يتمثل في الآتي:-

أ- معرفة أسباب انتهاج هذه السياسة في السودان

ب- بحث أثرها في الاقتصاد السوداني خلال فترة الدراسة

ج- معرفة موقف الاقتصاد الإسلامي من هذه السياسة

د- التوصل بعد النتائج إلي إمكانية الاستمرار في هذه السياسة أو تجنبها

وقد استخدمت في هذه الدراسة منهج دراسة الحالة والمنهج الإحصائي حيث تم إيجاد نتائج العلاقات بين التمويل بالعجز والمؤشرات الاقتصادية الكلية خلال فترة الدراسة باستخدام برنامج Statistical Package for Social Sciences (SPSS) وهو يعني الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية بالإضافة إلى المنهج التأريخي.

وكانت فرضيات البحث تتمثل في الآتي:-

1- يترتب علي التمويل التضخمي آثاراً ضارة بالنشاط الاقتصادي وتم إثبات هذه الفرضية من خلال الدراسة.

2- يتطلب نجاح سياسة التمويل التضخمي جهازاً إنتاجياً مرناً عليه فهي لا تناسب اقتصاديات الدول النامية وتم إثبات هذا الفرضية وجاءت التوصية بان تستخدم هذه السياسة عند الضرورة القصوى وفي مشروعات استثمارية مضمونة وسريعة العائد استناداً إلي القاعدة الشرعية التي تنص علي أن الضرورات تبيح المحظورات مع مراعاة ان الضرورة تقدر بقدرها وأيضاً جلب المصلحة مقدم علي دفع المفسدة.

3- يخل التمويل التضخمي بعدالة توزيع الدخل القومي ولقد تم إثبات هذا الفرضية من خلال ما يحدثه مثل هذا التمويل من زيادة عرض

النقـود وزيـادة الطلـب الكلـي علـي العـرض الكلـي وبالتـالي الآثـار التضخمية التي من بينها اختلال عدالة توزيع الدخل القومي
4- تبعية بنك السودان للحكومة وعدم تمتعـه بالاسـتقلالية الكاملـة أدى إلي زيادة حجم التمويل بالعجز وقد تـم إثبـات هـذه الفرضـية ويؤكـدها التغيرات المتكررة للمادة (57) من قانون بنك السودان لسنة 1959م . والمتعلقة بمنح السلفيات المؤقتة للحكومـة أيضـاً تؤكـد هـذه النتيجـة زيادة معدل تغيير محـافظي البنـك Turn over Rate of Central Bank Governors
5- استخدم جل التمويل التضخمي في السـودان لتمويـل أنشـطة غيـر إنتاجية واتضح صحة ذلك الفرض مـن نسـبة تمويـل التنميـة مـن جملـة التمويل بالعجز وانصـراف جـل التمويـل إلـي تمويـل نفقـات الحكومـة الجارية. كما توصلت الباحثه الى عدة نتائج إضافية أخرى.
وكـذلك بعـض التوصـيات العامـة المتعلقـة بالاقتصـاد الكلـي وتوصـيات خاصة بالموازنة كما أوصت الباحثـة بإعـداد بحـوث مسـتقبلية فـي هـذا المجال الحيوي الهام وتم تحديد عدة عناوين مقترحة لها.